متطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر

مجدوب بحوصي
جامعة محمد طاهري بشار الجزائر
mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

عمار عريس
جامعة محمد طاهري بشار الجزائر
ammar.aries18@gmail.com

عبد الوهاب بن زاير
جامعة محمد طاهري بشار الجزائر
wahab.apolyoss@yahoo.fr

Requirements for sustainable tourism development in Algeria

ملخص:

يعتبر االقطاع السياحي من القطاعات الأساسية والرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن أجل خلق حركية سياحية فإن الأمر لايقتصر فقط على مايزخر به البلد من مقومات سياحية بل يمتد إلى ضرورة توفير منشآت سياحية تواكب رغبات وميولات السواح وذلك عن طريق تبني استراتيجية سياحية واضحة المعالم بما يساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول إلا أن هذا القطاع في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب رغم توفرها على مؤهلات سياحية هائلة فقد بقيت الإنجازات محدودة إذا ماقرنت بالبلدان المجاورة مثل تونس والمغرب إذ أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتنمية قطاع السياحة إلا أنه مازال ضعيفا ويواجه عددا كبيرا من المعوقات تقف أمام تطوره وتحقيق تطلعات الدولة والمجتمع ما يحتم ضرورة إحداث تغييرات في سياسات التنمية السياحية واحداث تنظيم محكم وتوجيه صائب لاستثمارات هذا القطاع لأجل تعزيز خطط وبرامج التنمية وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة والمنتظرة وبذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على وضعية القطاع السياحي بالجزائر ومحاولة إبراز فرص تحقيق تنمية سياحية مستدامة والتحديات التي تواجهها ومع محاولة إيجاد الحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، القطاع السياحي، التنمية السياحية، المقومات السياحية، الجزائر.

رموز *jel*:

Abstract:

Today every State seeks to develop tourist resources in order to attract the largest possible number of tourists in order to achieve economic and social development, where the tourist investment represents one of the methods to achieve comprehensive development It is a natural and functional integration between the number of natural elements in the region, public facilities, it is imperative that its presence as a basis for tourist investments and meet the needs of tourists.

Despite the increasing importance of the tourism sector in many countries, this sector in Algeria has not yet reached the required level despite the availability of tourist qualifications enormous achievements have been limited if linked to neighboring countries such as Tunisia and Morocco, and despite efforts to develop the tourism sector But it is still weak and faces a large number of obstacles stand in front of its development and the realization of the aspirations of the state and society, which requires Algeria to make changes in tourism development policies and the organization of an orderly and proper guidance of investments of this sector to promote development plans and programs and remove the S that prevent the achievement of the target success, this paper aims to find out the status of investment in this sector in Algeria by highlighting the opportunities and challenges faced by and with trying to find appropriate solutions.

Keywords: Tourism, Tourism Investment, Tourism Development, Factors Attractions Constraints, Algeria.

تمهيد:

يعتمد تطور النشاط السياحي بالأساس على استغلال المقومات السياحية المتوفرة من منشآت قاعدية وتطويرها، وكذا تحسين الخدمات السياحية المقدمة ومطابقتها لمعايير الجودة العالمية وما يتطلب من ارتقاء في مستوى التعامل مع السياح، كما أنه ولأجل تحقيق التنمية السياحية يجب توافر الموارد والإمكانيات المادية والبشرية الطبيعية والتاريخية والدينية مع خلق بيئة تنظيمية وقانونية ملائمة والتي تمثل عوامل جذب لإستقطاب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات السياحية؛

وبناءا على ذلك فقد أدركت الجزائر حتمية إحداث تغييرات في سياسات الإستثمار السياحي عموما وسياسات جذبه على وجه الخصوص، وذلك من أجل تنظيم محكم وتوجيه صائب لتلك الإستثمارات لأجل تعزيز خطط وبرامج التنمية، بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذبه وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف، كما أدركت أن جذبه لايتوقف على الحوافز فقط بل على عوامل كثيرة والتي تعكس بصفة عامة ملاءمة المناخ الإستثماري فيها.

وبما أن تحقيق تنمية سياحية مستدامة يتوقف بالدرجة الأولى على الاستغلال العقلاني للمقومات السياحية في ظل حدود معينة وبإعتبار أن البلد يزخر بمقومات سياحية هامة من شأنها تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، فإنه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:**كيف يمكن تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر؟**

ولمحاولة الإجابة على الطرح المقدم استوقفتنا التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالتنمية السياحية المستدامة؟

-ما هي العراقيل التي تقف أمام تحقيق تنمية سياحية مستدامة بالجزائر؟ وماهي الإجراءات والتدابير اللازمة لتجاوز ذلك؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالنسبة للإقتصاد الوطني، وكيف يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق تنمية شاملة فيها من خلال استغلال المقومات السياحية المتوفرة سواء كانت إقتصادية أوتنظيمية أوطبيعية أوثقافية أو غيرها.

أهداف البحث: يمكن إيجاز أهم الأهداف المتوخاة من وراء هذا البحث في النقاط التالية:

- إبراز التحديات والصعوبات التي تواجه التنمية السياحية في الجزائر؛
- معرفة واقع التنمية السياحية في الجزائر؛
- الكشف على التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.
- **تقسيمات الورقة البحثية:** وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة تم تقسييم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور:

أولا. الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة

ثانيا. واقع التنمية السياحية في الجزائر

ثالثا. آليات ومتطلبات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر

أولا.الإطار النظري التنمية السياحية المستدامة:

تعتبر التنمية السياحية المستدامة أدة ووسيلة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لكونها تهدف أساسا إلى زيادة الناتج الداخل الخام ووذلك عن طريق تنمية وترقية المقومات الطبيعية، المادية والبشرية.

1. مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

1.1 تعريف التنمية السياحية المستدامة:

عرفها الإتحاد الأوربي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 على أنها: ذلك النشاط الذي يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة والمحيط المعماري[1].

وهي عبارة عن مختلف البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة للموارد السياحية وتعميق وترشيد الانتاجية في القطاع السياحي [2].

كما تعرف أيضا بأنها: تلك التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وأنها تلك القواعد والإجراءات المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي، التنوع البيئي ودعم نظم الحياة[3].

وعليه وبناءا على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية السياحية المستدامة على أنها عبارة عن أداة لتوجيه التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية والبيئية حفاظا على قدرة هذه الأخيرة على الإستجابة لمتطلبات الأجيال القادمة. وبذلك فإن التنمية السياحية المستدامة هي عبارة عن عملية اشباع حاجيات السائحين وتلبية متطلباتهم وذلك دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من التمتع بالموارد الطبيعية.

2.1 أهمية التنمية السياحية المستدامة:

تكمن أهمية التنمية السياحية المستدامة فيمايلي[4]:

1.2.1 الأهمية الإقتصادية: تتمثل الأهمية الإقتصادية للسياحة المستدامة فيمايلي:

تنمية حصيلة العملات الأجنبية: تعتبر النقود التي ينفقها السائحون علاوة على تصدير واستراد البضائع ذات الصلة بالنشاط السياحي من العوامل التي تجلب الدخل للنظام الإقتصادي المضيف، وتعد السياحة أهم مصدر من مصادر تحويل العملات لما لايقل عن 20% من دول العالم.

- **زيادة الدخل الحكومي:** يمكن تصنيف عائدات الحكومة من القطاع السياحي في فئتين: مساهمات مباشرة ومساهمات غير مباشرة، تأتي المساهمات المباشرة من الضرائب على الدخل من الوظائف في قطاع السياحة والضرائب على النشاطات التجارية السياحية والرسوم التي يتم تحصيلها من السائحين في صورة ضريبة بيئية أما المساهمات غير المباشرة فتأتي من الضرائب والرسوم على البضائع والخدمات المقدمة للسائحين مثل الضرائب المفروضة على الهدايا التذكارية والكحوليات والمطاعم؛
- **خلق فرص عمل:** أدى التوسع السريع في السياحة الدولية إلى خلق عدد كبير من من فرص العمل وذلك إما بشكل مباشر من خلال الفنادق والمطاعم وسيارات الأجرة وبيع الهدايا التذكارية، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير البضائع والخدمات الضرورية للنشاطات المتصلة باسياحة؛

- **تحفيز الإستثمار في البنية التحتية:** يمكن أن تشجع السياحة الحكومة المحلية على تحسين البنية التحتية من خلال خلق شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وطرق وهواتف ومواصلات أفضل وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسن من جودة الحياة بالنسبة للمقيمين بالبلد علاوة على تسيير السياحة؛
- **خلق الميزة التنافسية:** يتزايد الآن عدد الشركات التي تسلك منهجا نشطا اتجاه تحقيق الإستدامة يأتي هذا لابسبب توقع المستهلكين هذا السلوك منها، بل نتيجة لوعيهم بأن المقاصد السياحية التي يم الحفاظ عليها هامة لضمان استمرارية صناعة السياحة على المدى الطويل، وتفضل المزيد من شركات السياحة الآن العمل مع الموردين الذين يتصرفون بأسلوب يتسم بالإستدامة، مثل من يهتمون بتوفير المياه والطاقة ومن يحترمون الثقافة المحلية ويدعمون رفاه المجتمعات المحلية؛

2.2.1 الأهمية الإجتماعية والثقافية:

تستطيع السياحة المستدامة أن تنهض بالتنمية الإجتماعية من خلال توليد فرص العمل وإعادة توزيع الدخول وتخفيف حدة الفقر، وفيما يلي شرح للجوانب الإيجابية الخاصة بالسياحة المستدامة كمايلي:

- **تعزيز السلام:** ساعد السفر الناس على عمل علاقات فيمابينهم حيث أن السياحة المستمرة تحمل في طياتها مكون تعليمي فهي تساعد على تعزيز التفاهم مابين الناس والثقافات وتفتح ساحة للتبادل الثقافي بين الضيوف ومضيفيهم، وهذا يزيد من فرص تعاطف الشعوب فيما بينها وفهم بعضها الآخر ويقلل من أي تحامل أوتعصب.
- **تقوية المجتمعات:** تستطيع السياحة المستدامة أن تضيف مزيدا من الحيوية على المجتمعات في عدة مجالات ومثال على ذلك الأحداث والمهرجانات التي ينظمها السكان المحليين ويشاركون هم فيها بشكل رئيسي ويشاهدونها أيضا وغالبا مايتم إحياء مثل هذه المناسبات استجابة لاإهتمام السياح بها، كما تلعب الوظائف التي تخلقها السياحة دورا كبيرا في خفض الهجرة من المناطق الريفية ويستطيع السكان أن يؤثرو على التنمية السياحية وأن يرفعو من مستوى الوظائف التي يقومون بها يزيدو من دخولهم أيضا من خلال الحصول على التدريب المهني المتخصص في مجال السياحة وتطوير أعمالهم ومهارتهم التنظيمية؛
- **تطوير المرافق لمصلحة السكان:** وي حالات تهتم صناعة السياحة بإنشاء مرافق وخدمات للمجتمع والتي لم تكن لتؤسس لولا السياحة وبالتالي فهي ترفع من مستوى رفاهية المكان الذي تأتي إليه.

وقد تشمل المزايا أيضا تحديث البنى التحتية وإدخال تحسينات على خدمات الرعاية الصحية والمواصلات وإنشاء أماكن رياضية جديدة وأخرى للإستجمام ومطاعم وأماكن عامة فضلا عن مجموعة كبيرة من السلع والأطعمة ذات الجودة العالية؛

- **إعادة إحياء الثقافة والتقاليد:** تستطيع السياحة المستدامة أن تعزز القدرة على الإحتفاظ بالثقافة والتقاليد التاريخية ونقلها إلى الآخرين، وفي هذا السياق تعتبر المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام من الأمور التي تجلب في طياتها فرصة حماية الموروث المحلي وإعادة إحياء الثقافات الأصلية مثلا عن طريق إعادة تنظيم الفنون والحرف الثقافية.
- **تشجيع المشاركة الإجتماعية:** تساعد السياحة على رفع الوعي المحلي بالقيمة المالية للمواقع الطبيعية والثقافية كما تؤدي إلى بعث الشعور بالموروث المحلي والوطني وزيادة الإهتمام والحفاظ عليه، كما يعد إشراك المجتمعات المحلية في تنمية السياحة المحلية وتشغيلها شرط هام من أجل تحقيق الإستخدام المستدام لأوجه التنوع البيولوجي والحفاظ عليها.

3.2.1 الأهمية البيئية:

إزداد الإهتمام العالمي منذ السبعينات من القرن العشرين بسلامة البيئة الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها وتنميتها، خاصة بعد مؤتمر "ستوكهولم" بالسويد عام 1972 ولا شك أن تنمية السياحة المستدامة تظهر أهمية البيئة وبيان كيفية الحفاظ على مكوناتها والإرتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها، لأن البيئة النظيفة والجميلة هي المادة الأولية للنشاط السياحي أو هي عامل رئيسي في قيام

قيام النشاط السياحي الدائم.

كل هذه المزايا تسمح للسياح بالتمتع بالطبيعة والمناظر التي لم تطولها يد الفساد ونوعية البيئة الممتازة (هواء نظيف ومياه نظيفة) ومجتمع صحيح ومعدل منخفض من الجريمة وثقافة وتقاليد أصيلة وغنية وحية.

2. مبادئ ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة.

1.2 مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

تعددت المحاولات والجهود المختلفة من الباحثين والعلماء والخبراء السائحين لمحاولة وضع مجموعة من الأسسس أو المبادئ التي تساهم في توصيف أبعاد التنمية السياحية المتواصلة، والتي عرفت فيما بعد بمبادئ التنمية السياحية المتواصلة لكي تعد دليلا يحتذى به ويعمل من خلاله وكان من أهم هذه المحاولات التقرير الذي عرف باسم "الإستراتيجية العلمية للتنمية السياحية" والذي توصل إليه في مؤتمر (90 glope) والمعروف باسم "Tourism streem" وقد أصبحت هذه الإستراتيجية هي السياسة السياحية الرسمية للحكومة الكندية التي تعمل وفق مبادئ التنمية المتواصلة، كما أصبحت مرجعا هاما للعديد من الدول الأخرى وبناء على هذه الإستراتيجية تم وضع سبعة مبادئ رئيسية كمايلي[5]:

- **المبدأ الأول**: العمل على حد التأثير البشري على سطح الأرض (التأثير العالمي) والتأثير الواقع على المنظقة (التأثير المحلي) إلى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة الإستعابية للكوكب أو المنطقة المحلية على حد سواء.

وسينعكس هذا المبدأ عند تطبيقه على تنمية صناعة السياحة من خلال العمل وفق قواعد الطاقة الإستعابية للمقصد السياحي، والتي تهدف للحد من التأثيرات السيئة للتنمية السياحية بإتباع طرق الإدارة الواعية لهذا المقصد.

- **المبدأ الثاني**: الحفاظ والتمسك بمخزون الثروة الحيوية في المنطقة وهناك مجموعة من الأنشطة التي تساعد صناعة السياحة على الحد من التأثير السيئ والضارة بالثروة الحيوية من هذه الأنشطة:

الحفاظ على الخدمات التس تدعم الحياة وتشمل هذه الخدمات كل العمليات الحيوية التي تسمح للأرض والهواء والماء بأن تكون عناصر منتجة تتوافق مع عدد السائحين بالإضافة إلى إمكانية أن تجدد نفسها؛

الحفاظ على التنوع الطبيعي وذلك عن طريق فرض الضرائب أو سن القوانين والتشريعات التي تحمي البيئة الطبيعية في المنطقة السياحية؛

التأكيد على أن كل التأثيرات الواقعة على المصادر الطبيعية يجب أن تكون تأثيرات غير مدمرة.

- **المبدأ الثالث**: العمل على تقليل استنفاذ الموارد غير المتجددة حيث أنه من المعروف أن صناعة السياحة وأثناء تنميتها تعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل بعض المعادن والوقود لذلك وبالعمل وفق هذا المبدأ، فإنه ينبغي أثناء عمليات تشغيل المشروعات السياحية الحرص على التقليل من استخدام هذه الموارد، بالإضافة إلى إطالة عمر استخدام بعضها وذلك عن طريق إعادة تدويرها.

- **المبدأ الرابع**: الترويج للتنمية الإقتصادية طويلة الأجل التي تعمل على تعظيم الفوائد من مخزون معين من الموارد في حين تعمل على الحفاظ على الثروة الحيوية الموجودة بالمنطقة.

ولتطبيق هذا المبدأ على السياحة هنالج مجموعة من الممارسات التي يمكن الأخذ بها كمايلي:

- الترويج للتكنولوجيات القائمة على استخدمات الطاقة الشمسية؛
- التأكيد على أن السائحين سيدفعون كامل التكاليف للمجتمع في حالة استنفاذهم لمصدر معين من المصادر وذلك بعدة طرق منها ضرائب الحفاظ على البيئة؛
- التأكيد على أن صناعة السياحة تكون مسؤولة عن تحمل كامل التكاليف عند تسببها في أي أضرار بالبيئة أو تغيير في المصادر الطبيعية؛
- توسيع القيمة المضافة للسياحة خاصة في المناطق السياحية خاصة في المناطق التي تتمتع ببيئة ثقافية أو طبيعية على درجة عالية من التفرد والندرة وذلك عن طريق تطوير المنتج السياحي بما يتناسب وإمكانيات المنطقة.
- **المبدأ الخامس:** المساهمة الفعالة للمجتمعات المحلية في إتخاذ القرارات خاصة المؤثرة عليهم، وهذا المبدأ يقوم على تفعيل دور ومشاركة المجتمع مثل البيئيين والغرف التجارية والنقابات في اتخاذ القرارات ويعتبر هذا المبدأ أحد أهم محاور التنمية المتواصلة.
- **المبدأ السادس:** التوزيع العادل لكل الفوائد والتكاليف المترتبة عن استخدام الموارد والإدارة البيئية، ويهدف هذا المبدأ على الحصول على التوزيع العادل لكل من الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة بين مختلف الفئات ذات العلاقة بصناعة السياحة.
- **المبدأ السابع:** الترويج للقيم التي تشجع الآخرين على انجاز وتنفيذ مفهوم التواصل، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن صناعة السياحة تعتبر الصناعة القائدة لعملية التنمية المتواصلة في المتجتمع وذلك لدورها الرئيسي والقيادي المميز الذي يقوم على حماية البيئة كأحد أهم مقومات استمرار هذه الصناعة لذلك فإنه من مصلحة القائمين على التنمية السياحية أن يتجنبو أي ممارسة أو نشاط لا نشاط لايساعد في تطبيق مفهوم التواصل.

2.2 مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات تستخدم في مختلف الدول والتي تعمل في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة المستدامة، حيث قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية تختلف كل مجموعة عن الأخرى كمايلي[6]:

أ. **المؤشرات البيئية:** ويبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الإستعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من الأضرار تتولى أنواع من المؤشرات قياسها:

- **مؤشر معالجة النفايات:** سواء كانت صلبة أو سائلة؛
- **مؤشر كثافة استخدام التربة:** يقيس إما معدل كثافة السياح على السكان المحلين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة؛
- **مؤشر كثافة إستخدام المياه:** يقيس حجم إستخدام السياح للمياه إلى حجم إستخدام السكان المحلين أو حجم إستخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛
- **مؤشر حماية الجو من التلوث:** ويقيس مدى تلوث الهواء من خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

ب. المؤشرات الإجتماعية: وترتكز على واقع الإنتعاش المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الإجتماعي وتوجد عدة مؤشرات لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الإجتماعي كمايلي:

– مؤشر الإنعكاس الإجتماعي: ويقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعلم؛

– مؤشر رضا السكان المحلين: ويحدد مستوى رضا السكان المحلين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛

– مؤشر الأمن: ويقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي؛

– مؤشر الصحة العامة: ويعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين ويقاس بعدد الأطباء والممرضين على عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

ج. المؤشرات الإقتصادية: وتتعلق بتأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر العملة الصعب، مؤشر العمالة ومؤشر الدخل ومؤشر الإستثمار.

ومن عليه يمكن إدراج الجدول التالي كتلخيص لمختلف هذه المؤشرات:

الجدول رقم (01): مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

المؤشرات البيئية	المؤشرات الإجتماعية	المؤشرات الإقتصادية
مؤشر معالجة النفايات	مؤشر الإنعكاس الإجتماعي	مؤشر العملة الصعبة
مؤشر كثافة استخدام التربة	مؤشر رضا السكان المحليين	مؤشر العمالة
مؤشر كثافة استخدام المياه	مؤشر الأمن	مؤشر الدخل
مؤشر حماية الجو من التلوث	مؤشر الصحة العامة	مؤشر الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مراجع البحث.

3. متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة وعوامل نجاحها.

1.3 متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة:

يمكن تحقيق التنمية سياحية المستدامة عن طريق تفعيل بعض متطلباتها والتي تتركز فيمايلي [7]:

1.1.3 متطلبات تنظيمية: تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية والتي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزرات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الإختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة؛

2.1.3 متطلبات بيئية: تختص المتطلبات البيئية بحماية البيئة والحفاظ عليه لكي يكون المناخ ملائما للنشاط السياحي وإستقبال السياح فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطا وثيقا لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد؛

3.1.3 متطلبات إدارية: المطالب الإدارية هي المطالب المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي؛

4.1.3 متطلبات عامة: تتضمن المتطلبات العامة الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة مثل الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية في الدولة ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

2.3 عوامل نجاح التنمية السياحية:

إن تنمية السياحة تحكمها عدة اعتبارات لابدا من مراعتها وهي على النحو التالي [8]:

- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية للإستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الإستثمار سيذر أرباحا أم لا؛
- دعم الدولة للقطاع السياحي من خطط التنمية الإقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الإقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الإهتمام بالسياحة فقط؛
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين؛
- دراسة السوق السياحي المحلي من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وماهي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان؛

- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل ولكل نماذج الرغبات خاصة المناسبة منها لدوي الدخل المحدود فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء فقط؛
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي تجعل السائح يرغب في العودة إلى البلد.

– ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن الموقع وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه الماركز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية؛

ذلك بالإضافة إلى مايلي:

– ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضارر بالبيئة؛

– ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنظمة, يمكنها أن تحافظ على هذه المقومات للأجيال القادمة من خلال الاعتماد على أفارد ذوي كفاءات في هذا المجال؛

– توعية السكان بضرورة الحفاظ على البيئة وبأهميتها في حياتهم؛

– العمل على تحديد القدارت الاستيعابية للموقع السياحي، والعمل على تفادي استقبال عدد كبير من السياح يفوق قدارت الموقع، لتخفيف الآثار السلبية للسياحة على البنية الطبيعية والاجتماعية للمكان المقصود؛

– العمل على انجاز مشاريع تخلق مناصب الشغل للسكان المحليين وتساعدهم في تحسين مستوى المعيشة والاستفادة من تطور قطاع السياحة, مثل إنشاء القرى السياحية؛

– العمل على خلق التنسيق بين مختلف القطاعات التي لها علاقة بالسياحة، خاصة من أجل حماية البيئة والاستفادة من قطاع السياحة مع التقليل من أثاره السلبية.

ثانيا. واقع التنمية السياحية في الجزائر

1. المقومات السياحية في الجزائر: تتمثل المقومات السياحية في كل الإمكانيات الطبيعية، الثقافية والتاريخية وكل ماله قيمة جمالية متميزة، والجزائر من البلدان التي تملك موقعا جغرافيا هاما أضفى عليها جمال طبيعي يتنوع بين الجبال، البحر، الصحراء كما تمتع أيضا بإرث ثقافي وحضاري غني، وهذا ماسيجعل البلد ويؤهله بأن يكون وجهة وقطبا سياحيا من الدرجة الأولى قادرا على منافسة البلدان السياحية الرائدة في العالم.

1.1 المقومات الطبيعية: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا، أما من الجنوب فيحدها كل من النيجر ومالي. هذا وتعتبر الجزائر من أكبر البلدان الإفريقية بعد انقسام السودان، كما تتميز من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ وهي[9]:

–مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب دو درجة حرارة متوسطة على العموم في هذه المناطق تقارب 18 درجة وذلك من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهري جويلية وأوث فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.

–مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بمناخ بارد ورطب وذلك خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ماي، وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة مرتفعة.

-مناخ صحراوي في مناطق الجنوب ويتميز بموسم طيل حار يمتد من شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أشهر السنة فيتميز بمناخ معتدل وهذا ما يسمح بخلق حركية لدى السواح خصوصا في فصل الشتاء.

كما تزخر الجزائر بعدة مناطق طبيعية متنوعة وخلابة تعددت بين[5]:

- **منطقة الساحل**: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على طول هدا الساحل نجد: القالة، تنس، بني صاف...إلخ.
- **المناطق الجبلية**: أهم مايميز المناطق الجبلية في الجزائر هو وجود سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي والتي تضم ثروات لها أهميتها لدى السائح مثل الحيوانات المتنوعة، والينابيع العدبة وكل هذه الأمور تعد بمثابة عوامل جذب للسياح.
- **المناطق الصحراوية**: إن أكبر ماتزخر به الجزائر في مجال السياحة هي منطقة الصحراء والتي تعد من أكبر الصحاري في العالم بمساحة تبلغ حوالي 2 مليون كلم^2 موزعة على خمسة مناطق رئيسية كبرى وهي: أدرار، إليزي وادي ميزاب، تمنراست وتندوف والتي تضم عدة معالم ومواقع أثرية والتي تشكل في مجموعها مقومات أساسية للسياحة الصحراوية والتي تتعدد بين الواحات، القصور القديمة (قصر تماسين، قصور الزاوية التيجانية، قصر كوردان الأثري وقصر تيوت).
- **المحطات المعدنية**: تملك الجزائر عدة منابع معدنية ذات خصائص علاجية، حيث بينت الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود أكثر من 200 منبع للمياه المعدنية تتركز أغلبها في المناطق الشمالية ومن أهمها نجد: حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قلرقور بسطيف،حمام الصالحين بالمدية.

2.1 المقومات الثقافية، الحضارية والتاريخية: المعالم التاريخية والحضارية التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهد للحضارات المتعاقبة من الأمازيغية، إلى الإسلامية مرورا بالفينيقية، البيزنطية والرومانية كما تعد أيضا شاهدا على انتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي والإفريقي، وهذا ما جعل البلد يزخر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم الأثرية المصنفة من طرف منظمة اليوسيكيو والمتمثلة في [6]: تيمقاد، جميلة، تيبازة، الطاسيلي، قلعة بني حماد، قصر ميزاب والقصبة.

3.1 المقومات من الهياكل القاعدية: وتشمل البنية التحتية الضرورية والأساسية للقيام بمشاريع وأنشطة سياحية وتتمثل في [7]:

✓ **شبكة الطرقات**: ويبلغ طولها أكثر من 90000 كلم منها:

- 22000 كلم من الطرق الوطنية؛
- 26000 كلم من الطرق الولائية؛
- 42000 كلم كطرق بلدية (فرعية أو ثانوية).

لكن وبالرغم من حجم الجهود المبذولة في مجال تطوير وتحسين شبكة الطرق والمواصلات إلا أن هذه الشبكة تبقى ضعيفة إذا ماقورنت بالمساحة الكلية الشاسعة للوطن، خاصة فيما يخص المناطق الصحراوية التي تحتاج إلى بذل مزيد من المجهودات لتطويرها قصد اعطاء دفعة جديدة للسياحة في المنطقة.

- **شبكة السكك الحديدية**: يبلغ طول هذه الشبكة 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة تتمركزة أغلبها في الشمال.
- **النقل الجوي**: تتكون الشبكة الوطنية من المطارات من 53 مطار موزعة على كامل التراب الوطني منها:
  - 13 مطارا ذو طابع دولي؛
  - 8 مطارات وطنية و14 مطارا جهويا بالإضافة إلى 19 مطارا للإستعمال المحدود.

- **النقل البحري:** على طول الساحل الجزائري يتواجد 13 ميناء متعدد الخدمات بالإضافة إلى 17 ميناء مخصص للصيد البحري وموانئ صغيرة للترفيه السياحي وميناءان مخصصان لنقل المحروقات.

طاقة الإيواء: تنقسم قدرات الإيواء في الجزائر حسب درجة التصنيف إلى درجات (من درجة إلى خمسة درجات بالنسبة للمصنفة وأخرى غير مصنفة)، هذا وقد بلغت الطاقة الاستيعابية الفندقية إلى حوالي 93000 سرير سنة 2013.

1. أداء القطاع السياحي في الجزائر.

تحتوي الجزائر على مقومات طبيعية وحضارية مختلفة ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة، حيث أدركت الجزائر أهمية هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي وتنخفض نسب البطالة والمساهمة في زيادة الدخل الوطني وبذلك عملت على زيادة الاهتمام من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وانعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية للجزائر كما يلي :

1.2 تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

عرف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال العقد الماضي تزايدا واضحا بما يعكس الجهود المبذولة على المستويين الجزئي و الكلي في الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور عدد السياح الواردين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015

السنوات	الجزائريين المقيمين في الخارج	اجمالي الأجانب	عدد السياح الواردين
2000	690446	175538	**865984**
2004	865175	368662	**1233719**
2005	1001884	441206	**1443090**
2008	1215000	557000	**1772000**
2009	1255696	655810	**1911506**
2010	1415509	654987	**2070496**
2011	1493245	901642	**2394887**
2012	1652101	981955	**2634056**
2013	1768578	964153	**2732731**
2014	1361248	940125	**2301373**
2015	626873	1088121	**1709994**

Source : direction de la police des frontières

يبرز من خلال الجدول رقم (02) أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرف نموا بارزا خلال الفترة2000 -2015 حيث تزايد عدد السياح من 865984 خلال سنة 2000 إلى حوالي 1709994 خلال سنة 2015، وقد عكس هذا النمو الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع إلى جانب التقدم الأمني الذي حققته هذه الدولة بعد العشرية السوداء، أما فيما يخص تشكيلة السياح الواردين فيمثل السياح الجزائريين المقيمين في الخارج النسبة الأكبر حيث شكلت حوالي 60 بالمائة سنة 2014، إن هذه التشكيلة وعلى الرغم من أنها مؤشر إيجابي إلا أنها تبرز أن هذه الفئة من السياح في الأغلب لا تحتاج إلى هياكل سياحية مقارنة مع نظيرتها الأجنبية وهو ما قد يثر على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية.

البارز من خلال الجدول هو التراجع الواضح في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال سنة 2014 و 2015 حيث تراجع عدد السياح الوافدين من 2732731 سنة 2013 إلى حدود 1700000 سنة 2015 وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدت من عدد زيارات الجزائريين الغير مقيمين إلى بلدانهم، هذا إلى جانب بروز زجهات سياحية منافسة للجزائر خلال هذه الفترة كتركيا وتونس

أما فيما يخص الهدف من الزيارة فيبرز الجدول الموالي تطور عدد السياح الأجانب حسب الهدف من الزيارة.

الجدول رقم (03): تطور عدد السياح حسب الهدف من السياحة خلال الفترة 2011-2015

السنة	الترفيه و الاسترخاء	رحلة أعمال	مهمة
2011	629912	267789	3941
2012	702226	276404	3325
2013	672353	288756	3044
2014	611568	327218	1339
2015	723098	358785	1238

Source : direction de la police des frontières.

يبرز من خلال الجدول رقم (03) أن عدد السياح الوافدين بهدف الراحة و الاستجمام تشكل النسبة الأكبر من اجمالي السياح، حيث شكلت أكثر من 71 بالمائة سنة 2012، في حين مثلت ما نسبته 66.76 بالمائة اجمالي السياح، أما بالنسبة لرحلات الأعمال فتشكل ثاني أكبر نسبة بعد سياحة الاستجمام و الراحة ، إلا أنها تعرف اتجاها متزايدا ما يعكس الفرص المتاحة خلال هذه الفترة.

أما في فيما يخص البلد الأصلي للسياح الوافدين إلى الجزائر يبرز الجدول الوالي أبرز جنسيات السياح الواردين إلى الجزائر خلال سنة 2015.

2.2 الإيرادات السياحية في الجزائر:

حسب الجدول رقم (04) نلاحظ التطور المتزايد في الإيرادات السياحية في الجزائر والتي ارتفعت حتى وصلت 324.9 مليار دولار سنة 2008 أي بمعدل نمو سنوي 81.7 % عن سنة 2004، لتعرف انخفاضا حتى 196.4 مليار سنة 2012 ثم ارتفعت سنة 2013 إلى نحو 230 مليار، وقد ساهم هذا التطور بشكل كبير في تطور نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

حيث يلاحظ أن الإيرادات المسجلة على مستوى القطاع السياحي وبداية من الألفية الثانية عرفت تدريجي مقارنة مع فترة التسعينات من القرن الماضي والتي لم تتجاوز في متوسطها 67 مليار للفترة (1990-2000) ، ويعود ذلك إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من بلدان المغرب العربي حيث تبنت في هذا الإطار إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وزيادة جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع إلا أنها مجرد آمال في انتظار التجسيد في أرض الواقع.

الجدول رقم (04): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2004-2013). الوحدة مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	178.5	184.3	241.2	218.9	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات .http://www.ons.dz/-Tourisme-html

3.2 ميزان السياحة في الجزائر:

يمثل ميزان السياحة والسفر الفرق بين ما يمر على الجهاز المصرفي من محصلات خاصة بالسياحة القادمة للدولة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج سياحة المواطنين خارج بلدانهم، وبالنسبة لميزان السياحة الجزائري فقد شهد عجزا دائما خلال الفترة (2004-2013)، إذ سجل أكبر عجز لهذه الفترة سنة 2010 بنحو 355.2 مليار دولار حيث تطورت المدفوعات السياحية بـ25.77 %في حين كان تراجع في إيراداتها بمعدل 17.75 %، والشيء الملاحظ هو انخفاض الإيرادات السياحية بداية من سنة 2008 والذي يبرز تأثر القطاع السياحي الجزائري بالأزمة المالية العالمية 2008 وكذلك أزمة الديون السيادية في الإتحاد الأوروبي هذا ليس إلا أن أغلب السياح الوافدين إلى الجزائر هم من الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، كما أن يلاحظ كذلك الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية والتي بلغت ذروتها سنة 2010 والذي يرجع أساسا إلى ارتفاع السياحة العكسية سياحة الجزائريين إلى الخارج وذلك لعدة أسباب منها:

- سوء تسيير المرافق السياحية ونقص الخدمات التي يحتاجها السائح خاصة ما تعلق بالسياحة العلاجية؛
- ضعف المنتوج السياحي للجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بلك الأجانب منهم ؛

■غياب استراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل ساهمت في تعميق الفارق بين مدفوعات السياحة وإيراداتها لغير صالح ميزان السياحة والسفر في الجزائر مما أثر على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

الجدول رقم (05): تطور ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة (2004-2013) الوحدة مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات السياحية	178.5	184.3	241.2	218.9	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3
النفقات السياحية	340.9	370	349.2	376.7	468.6	456.6	574.3	501.7	427.8	410.2
ميزان السياحة	-162.4	-185.7	-108	-157.8	-144	-190.2	-355.2	-293.4	-231.4	-179.9

المصـــدر: الـديوان الـوطني للإحصـائيات (ONS) علـى: http://www.ons/Tourisme-hml

4.2 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ، أما بالنسبة للجزائر فإن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع والتي تعد جد ضعيفة كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور نسبة الإيرادات السياحية من الناتج خارج المحروقات في الجزائر (2004-2014).

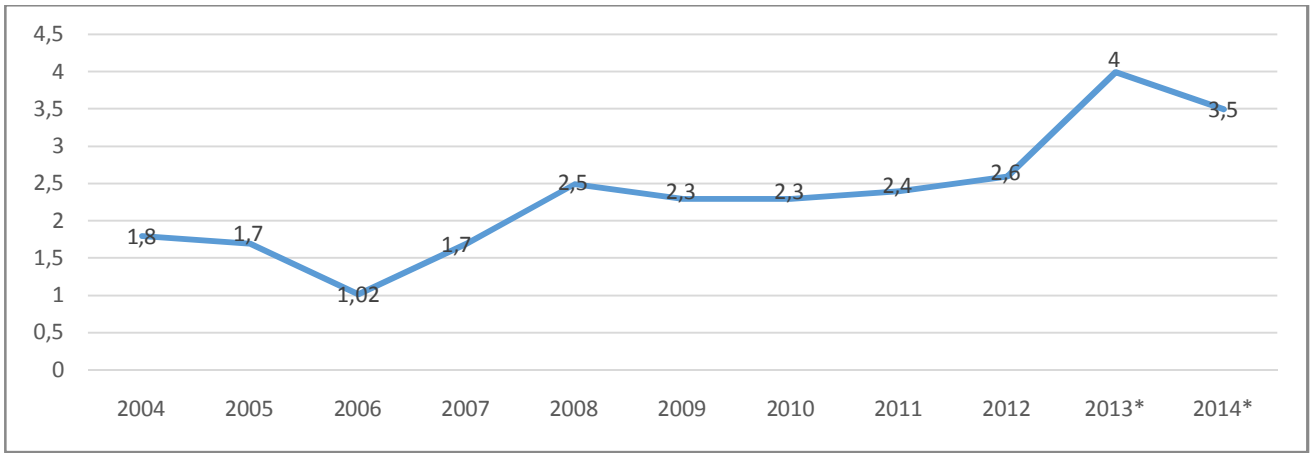

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية http://www.mta.gov.dz/mta/ /stat/PIB%2014 .pdf.

* Travel and Tourism Economic Impact World Travel and Tourism Council ,2014 & 2015Algeria, P 08

يتضح من الشكل رقم (01) أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة ولم تتجاوز في أحسنها 4%، وتعتبر هذه المساهمة متدنية ولا تمثل سوى في المتوسط 2.34 % خلال الفترة (2004-2014) وتعود ضعف مرد ودية ومحدودية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى الاعتماد الكلي للدولة الجزائرية على قطاع المحروقات.

و هو مؤشر سلبي جدا يدل على مدى عدم فاعلية هذا القطاع المعول عليه لتحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى الجزائر الى تحقيقه، ألا وهو الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية، خصوصا بالمقارنة مع دول الجوار اذ يساهم قطاع السياحة في المغرب بمايقارب 7% في الناتج المحلي، ومن هنا يمكن القول بان كل المساعي المبذولة من طرف المشرفين على القطاع لم تحقق النتائج المرجوة منها10.

وفيما يتعلق بمدى نجاعة السياسات و الاجراءات المتخذة من طرف السلطات لتحفيز الإستثمار في قطاع السياحة فالشكل رقم (02) يوضح تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

الشكل رقم (02): تطور حجم الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

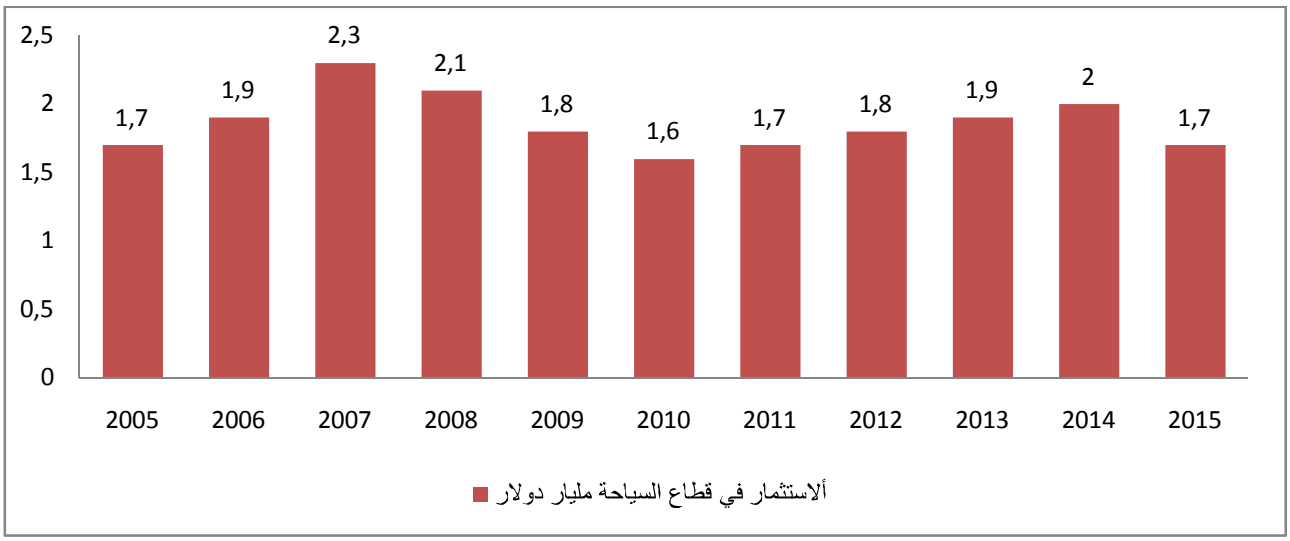

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

و نلاحظ من خلال المخطط رقم (02) أن حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال العشر سنوات الأخيرة سجل أحسن قيمة سنة 2007 إذ بلغ ما يقارب 2.3 مليار دولار و هي قيمة متواضعة جدا خصوصا مع الاخذ بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين في القطاع، اضافة الى هذا فقد استمرت الاستثمارات السياحية في الانخفاض لتبلغ حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2015، و هو أمر غير محفز تماما و الجدير بالذكر ان التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في قطاع السياحة تضم العديد من الصيغ ان على الصعيد المؤسساتي او القانوني، حيث فيما يتعلق بالصعيد القانوني ثم اصدار العديد من القوانين أهمها القانون رقم 03-01 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003 حيث يهدف الى[11]:

- ترقية الاستثمار و ترقية الشراكة في اسوق السياحة.
- الاندماج في السياحية الدولية من خلال ترقية الصورة السياحية
- اعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الايواء و الاستقبال

- ترقية و تنمية الشغل في ميدان السياحة

إضافة إلى هذا تم اصدار القانون 03-02 حيث يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستغلال الشواطئ و القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية ويحدد هذا القانون مبادئ و قواعد حماية وتهيئة وترقية و تسيير مناطق التوسع و المواقع السياحية.

أما القرار المؤرخ بتاريخ 10 سبتمبر 2009 فكان الهدف الاساسي منه هو تحديد شروط و كيفيات استغلال الهياكل المعدة للفندقة[12].

أما على الصعيد المؤسساتي ومن أجل تحفيز الإستثمار في قطاع السياحة فقد تم اعادة تنظيم مؤسسات القطاع و توسيع دائرة نشاطها، و من أهم هذه المؤسسات يعتبر الديوان الوطني للسياحة الأداة التي تساهم بشكل كبير في تحديد و تنفيذ السياسة الوطنية في قطاع السياحة[13]، و الوكالة الوطنية للتنيمة السياحية (ANDAT) و التي تتكلف بتنشيط و ترقية و تأطير النشاط السياحي ضمن الاطار العام لسياسة تطوير القطاع[14].

5.2 مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر: بالنسبة لأثر قطاع السياحة على العمالة في الجزائر فقد ساهم في توفير أزيد من 480 ألف منصب عمل خلال الفترة (2004-2014) مما من شأنه المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحقيق تقارب بين المناطق الريفية والحضارية في الجزائر.

الجدول رقم (06): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة خلال الفترة (2004-2014) الوحدة ألف

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
العدد	165	172	193	204	320	351	396	420	450	747	660

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية. http://www.mta.gov.dz/site_relook/ /stat/emploi2014.pdf

* Travel and Tourism Economic Impact World Travel and Tourism Council,2014&2015Algeria,P08.

3. تحديات التنمية السياحية في الجزائر.

على الرغم من الجهود البدولة من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية سياحية إلا أن التقارير التي تعدها هيئات وجهات مختصة حول تنافسية هذا القطاع تبرز العكس، حيث أن تحقيق التنمية السياحية في الجزائر تواجهها مجموعة من العوائق والتي يمكن إبراز أهمها كما يلي:

- ضعف الهياكل القاعدية وتدني جودة الخدمات السياحية وضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي؛
- كثرة الفنادق الغير مصنفة والتي تمتاز برداءة نوعية خدماتها مما ينعكس سلبا على صورة العرض السياحي الجزائري، ما يعتبر عامل طارد للسياح؛
- نقص الموارد البشرية المؤهلة وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي؛
- تدهور البيئة بكل أنواعها، وإهمال العديد من المعالم التاريخية والأثرية؛
- ضعف الثقافة السياحية لدى معظم شرائح المجتمع الجزائري (غياب الوعي السياحي)؛

هذا بالإضافة إلى العوائق والعقبات التي تقف أمام تطوير الاستثمارات في هذا القطاع بالجزائر والتي يمكن إبراز أهمها كما يلي:

- **مشكل العقار السياحي:** إذ أن أهم عائق يقف أمام تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر مشكلة العقار السياحي والذي لا نجده يقتصر فقط على مناطق محددة من الجزائر حيث نجد أنه يطرح في جميع ربوع الوطن الجزائري.
- **المشاكل الإدارية والقانونية:** وتتمثل في انتشار الإجراءات البيروقراطية في الإدارية الجزائرية، كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري الرشوة، الوساطة والحاسوبية، إضافة إلى المعوقات القانونية كتعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال والمنافسين ومع الشركاء وحتى مع الدولة فيما يتعلق بالتأميم والتصفية[15].

- **إشكالية التمويل وضعف الحوافز الممنوحة:** وتتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل وارتفاع أسعار الفائدة وتكلفة القروض الممنوحة من طرف هذه المؤسسات وعدم كفايتها وعدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع في منح التمويل وكذلك مشكل ارتفاع الضرائب على المشاريع الاستثمارية والإزدوج الضريبي وغموض في القوانين الضريبية[16].
- **ضعف أداء الجماعات المحلية:** حيث أن في الجزائر نجد عدم اهتمام الجماعات المحلية مر السياحة خاصة بالبلديات التي تتوفر على مؤهلات تختص بمسؤولية تسييرها وقد يكون ذلك مرده إلى افتقار الجماعات المحلية إلى الوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات الأساسية لتلك المنطقة[17].

4. آليات ومتطلبات التنمية السياحية في الجزائر: من أجل تحقيق وتجسيد تنمية سياحية في الجزائر، فإن الأمر يتطلب القيام ببعض الاجراءات وكذا اتخاذ التدابير اللازمة والرامية إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي بما يساهم في الخروج من التبعية الريعية من خلال تحسين وزيادة نسبة مساهمته ضمن الناتج الداخلي الخام

1.4 اقتراح السبل والتدابير اللازمة للتنمية السياحية في الجزائر: إن تحقيق تنمية سياحية مستدامة تتطلب القيام بـ:

1.1.4 تفعيل وترقية الاستثمار السياحي: وذلك من خلال[8]:

أ. تمويل المشاريع السياحية: وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وبالقدر الكافي مع مراعاة خصوصية الاستثمار في هذا القطاع وما يتطلبه من رؤوس أموال كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة منح مزايا وتسهيلات تمويلية على شاكلة:

- منح قروض بمبالغ كبيرة ولفترة طويلة قصد انشاء مشاريع سياحية في مواقع استراتيجية وبتصاميم ذات صبغة جمالية بما يمكنها من استقطاب السياح؛
- تخفيض الفوائد على القروض إلى أدنى مستوياتها مما من شأنه أن يشجع الاستثمار في المجال السياحي؛
- منح تخفيضات واعفاءات ضريبة لأصحاب المشاريع السياحية المساهمة في خلق مناصب الشغل وذات القيمة المضافة.

ب. تفعيل البيئة القانونية للعقار السياحي: وذلك بتطبيق وتجسيد ماجاء في مضمون المادة 20 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية والذي يهدف إلى:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان تنمية سياحية مستدامة؛
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- حماية المقومات الطبيعية للسياحية وكذا المحافظة على الموارد الثقافية والسياحية؛
- إنجاز استثمارات سياحية على أساس أهداف محددة والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.1.4 تبني استراتيجيات تسويقية سليمة وفعالة: لا يمكن تحقيق تنمية سياحية إلا إذا كانت هناك استراتيجية واضحة المعالم ترتكز وتقوم على رصد جميع الوسائل اللازمة للترويج والتسويق السياحي، وذلك قصد تحسين الصورة السياحية للجزائر بما يمكنها من استقطاب السواح من السكان المحليين وكذا الأجانب لذلك وفي إطار هذا المسعى فإنه ينبغي القيام بـ:

- دراسة وتحديد حاجيات السائح وذلك قصد تلبية رغباته وتوفير له الراحة اللازمة؛
- ابتكار منتجات سياحية جديدة مع توفر القدرة على ادخالها في السوق وتقديمها في الوقت المناسب للسائح.

3.1.4 دعم التكوين في الميدان السياحي لتدريب وتأهيل الموارد البشرية: من الأمور التي يجب الاهتمام بها قصد تحقيق تنمية سياحية ضرورة التركيز على التكوين السياحي من خلال إنشاء مدارس لتكوين الإطارات السياحية القادرة على تسيير الهياكل السياحية بما

يساهم في إبراز مقومات السوق السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى ضرورة ربط التكوين في الميدان السياحي بمختلف المهن المرتبطة بالسياحة وتطوير مناهج التعليم والتدريب بما يواكب حاجيات ورغبات السائح.

2.4 الحلول والبرامج المتخذة لترقية قطاع السياحة في الجزائر

نجد أن القطاع السياحي في الجزائر لم يحظى بالإهتمام الكافي خلال تنفيذ برامج التنموية، ولأجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة وتجاوز معوقات قطاع السياحة كان على السلطات الجزائرية التدخل لأجل تنظيم هذا القطاع وإشراكه في التنمية الوطنية، حيث نجدها انتهجت سياسة ومخطط جديد لترقية القطاع على المستوى الوطني يتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة آفاق 2025 والذي يشكل الإطار الإستراتيجي للسياحة في الجزائر؛

حيث يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـمايلي[18]:

- عرض رؤويتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛
- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الإقتصادية وحماية البيئة؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة، إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات[19]:

- تقوم وجهة "الجزائر"لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛
- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛
- إعداد برنامج نوعية سياحية؛
- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛
- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني:

المنطقة الشمالية، منطقة الوسط، المنطقة الشمالية ، منطقة الشرق1، المنطقة الشمالية، منطقة الشرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى[20].

وفيما يلي جدول لبيان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

الجدول رقم (06): المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

السنة 2007إلى سنة 2008	من سنة 2008إلى سنة 2015	من سنة 2015إلى سنة 2025
– **وضع إستراتيجية لتسويق وجهة الجزائر** – **تنصيب لجنة قيادة وجهة الجزائر؛** – **إطلاق مخطط نوعية السياحة؛** – **الشروع في ترتيبات الاستقبال في الأرضيات الكبرى لدخول التراب الوطني؛**	– إطلاق الاستثمار السياحي؛ – الإطلاق المتزامن للحركيات الخمس؛ – تعريف وتحديد الأقطاب السياحية بامتياز؛ – تعريف وتحديد إستراتيجية كل قطب وكذا مسعى كل قرية سياحية بامتياز.	– تعزيز سياسة التحول السياحي للجزائر وتجسيد الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

– تعزيز أعمال تنفيذ المخطط والمرافقة المالية؛ – وتيرة التقدم في بلوغ أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال ذات الأولوية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ص ص 38،39.

بعد مرور مرحلتين من إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بينت التحقيقات والإحصائيات فشل مسعى الحكومة في تحقيق غايتها، مما جعلها تسارع لتستدرك التأخر المسجل والذي يرهن نجاح المخطط وكخطوة أولى مددت الآجال إلى غاية 2030، وقد بدا جليا هذا الفشل من خلال عدم توافق الأرقام المتوقعة بما سجل على أرض الواقع من غياب لمشاريع القرى السياحية الضخمة التي عولت عليها الحكومة لتغيير وجهة الجزائر إلى جانب محدودية طاقة الإستعاب وضعف الخدمات حيث أشارت التقديرات إلى رفع حجم الحظيرة الفندقية واستلام أول قرية سياحية بالجزائر العاصمة مطلع 2011 إلا أن الواقع لا يمد بصلة لهذه التوقعات فقد جمدت كل المشاريع الكبرى إلى غاية هذه السنة.

ورغم ماتبدله من جهود كبيرة لإنعاش السياحة الداخلية، إلا أن عدد كبير من السياح الجزائر وبما يعادل 2 مليون جزائري أو أكثر ينتقلون إلى الخارج وخاصة الجارة تونس وهذا راجع إلى عدم إيجاد صيغة مشتركة بين مختلف القطاعات للعمل على تنشيط السياحة الداخلية، وكذلك انخفاض التكاليف عند التوجه إلى تونس بما يقابلها جودة الخدمات المقدمة عكس ماهو في الجزائر .

هذا فضلا عن إنطلاق إنجاز 80 مشروع سياحي موزعة في سبعة أقطاب للإمتياز، حيث تتضمن المنطقة الشمالية من البلاد ثلاث أقطاب سياحية للإمتياز وهي: القطب السياحي للإمتياز شمال غرب، القطب السياحي للإمتياز شمال وسط و القطب السياحي للإمتياز شمال شرق ، أما المنطقة الجنوبية الشمالية تتضمن قطبين سياحيين للإمتياز هما: القطب السياحي للإمتياز جنوب–شرق (الواحات)، القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب (فوات القارة)، وأخيرا الأقطاب السياحية للجنوب الكبير الذي يتضمن قطبين سياحيين للإمتياز هما القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير– الطاسيلي ناجر والقطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير– الأهقار، وهي تتضمن الولايات الجنوبية للبلاد إليزي وتمنراست.

3.4 آفاق التنمية السياحية في الجزائر مطلع 2030.

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي وضع مجموعة من التدابير اللازمة لمواجهة التحديات والعراقيل والنهوض بالقطاع السياحي على جميع الأصعدة أهمها:

أ. **على صعيد الفضاء الرأسمالي البيئي**: تتواجد على الإقليم خمسة أنظمة بيئية غنية ذات طبيعة مختلفة (الساحل، السهوب، الجبال، نظام الواحات والنظام الصحراوي يتعين حمايتها في إطار التنمية المستدامة.

ب. **على الصعيد الإقتصادي**: يتعين على الجزائر من خلال انفتاحها الإقتصادي في إطار المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورومتوسطية، أو الإندماج الجهوي في القادرة الإفريقية أن تستفيد من الفرص المتاحة؛

ج. **على الصعيد الإجتماعي**: تتعلق التحديات التي يتعين مواجهتها بقدرة البلاد على تقديم منتجات سياحية متكيفة مع حاجيات الشباب وتوفر وظائف دائمة وعادئدات وتأهيل.

د. **على صعيد الموارد البشرية**: ويكون ذلك من خلال مايلي:

- تحسيس المواطن في ترقية السياحة.
- تكوين وتأهيل مجمل شبكة وجهة الجزائر.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مجموعة من الإستراتجيات والمتطلبات التي من شأنها تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر من خلال مايلي:

أ. **استراتيجية مخطط وجهة الجزائر:** من خلال تحسين صورة الجزائر التي تعتبر مسألة أساسية بغية زيادة شهرة الجزائر وإعطاء صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة من أجل هذا لابد من وضع إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر.

ب. **تحقيق الأرضية المتقدمة لمخطط وجهة الجزائر:** على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم يجب أن تمثل السياحة الجزائرية وجهة في الأحواض الرئيسية الموفدة للزبائن، ومن جهة أخرى توحيد كل الطاقات السوسيو مهنية الحالية والمستقبلية لتأمين إرادة وإلتزمات بغية تحديد إستراتيجية تسويق وتنفيذها بواسطة خطة عمل وذلك من خلال إنشائء "دار الجائر" التي يمكن أن تكون فرصة مواتية لخلق بوابة فريدة للسياحة الجزائرية.

إقامة مركز مزود بوسائل الرصد والعناية السياحية: بغية ضمان وتحقيق الإستمرارية لابد من بلوغ الهدف وهو احتلال مركز حقيق للموارد السياحية، مهيأة على شكل أرضية للسياحة الجزائرية مزودة ببنية إعلامية لرسم الحدود الجغرافية.

ج. **إطلاق أقطاب الإمتياز السياحية:** تعتبر أقطاب الإمتياز فضاءات تقدم القدرات السياحية النوعية بشكل يساعد على تشييد إقامات سهلة الوصول والبلوغ وذات نوعية، وبالتالي فهي إطار لربط وتعاون الكفاءات، المعارف والحرف والإمكانات المادية والمالية، حيث تتضمن الجزائر سبعة أقطاب كما أشير إليها سابقا.

د. **تنفيذ مخطط الجودة:** بالإضافة إلى الحركتين الأولى والثانية مخطط وجهة الجزائر والأقطاب السياحية للإمتياز على التوالي توجد الحركيات الأخرى وهي كمايلي: مخطط الشراكة العامة– الخاصة حيث يلعب كل من القطاع العمومي والخاص دورا هاما في تنمية القطاع السياحي، وذلك من خلال تفعيل الشراكة بين هاذين القطاعين، إذ يلعب القطاع العمومي دوره خاصة ضمن تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت الكبرى، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الإستثمار والإستغلال السياحي ومخطط تمويل السياحة باعتبار أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري فإن عملية تحسين الربح وخاصة الربح الداخلي تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة في كل العمليات وهذا هو الشيء الذي يصبوا إليه مخطط التمويل حيث تسعى الجزائر من وراء هذه الحركيات إلى إعادة الإعتبار إلى السياحة الجزائرية.

ويبقى تحقيق هذه الأهداف الطموحة مرتبط بمدى:

- **الإعتراف:** إعتبار السياحة كأولوية وطنية تقوم على التزام سياحي لمنظور آفاق 2025.
- **المعرفة الإستراتيجية:** فحص ومعرفة نقاط القوة والضعف للإستراتجية والمقاربة الشاملة.
- **المقاربة الشاملة:** وذلك من أجل تحديد إستراتيجية شاملة.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة تبين لنا أن النهوض بالقطاع السياحي ومواجهة العراقيل يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في في القطاع وهذا في ظل كون السياحة أصبحت تشكل صناعة هامة في اقتصاديات معظم الدول، كما أن تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر يتطلب تجنيد مختلف الوسائل التي من شأنها تنشيط القطاع والحركة السياحية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للثروة سواء المادية أو البشرية كما أن قطاع السياحة في السياحة لم يبرز كقطاع أساسي وفعال على الرغم ما امتلاكها المؤهلات لتكون من أكثر الدول جدبا للسياح وهذا راجع إلى المشاكل والعراقيل التي تواجهها التنمية السياحية فيها.

وانطلاقا من هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التنمية السياحية المستدامة تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستقرة في الموارد السياحية إضافة إلى تثمينها وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي وبالتالي هي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد؛
- تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وحضارية تضاهي بها إمكانيات الدول السياحية الكبرى والتي تمكنها من تحقيق مداخيل سياحية مهمة، غير أنها مستغلة بطريقة عقلانية كما أن وضعية المؤهلات المادية لاترقى إلى المستوى الأداء السياحي الجيد؛
- تتميز الإستراتيجيات الموضوعة من طرف الدولة الجزائرية بعدم تحقيق الأهداف وتحديد أجالها بالإضافة إلى أن كل إستراتيجية لاتبنى على سابقتها؛
- العديد من المشاريع المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لم يتم الإنطلاق في إنجازها بعد؛
- تعتبر التهيئة السياحية هي مجموعة من التوجهات القانونية والتقنية التي تهدف إلى تدعيم المجالات المؤهلة سيحيا؛

ومما سبق ومن خلال معرفة واقع االتنمية السياحية في الجزائر، يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي من شأنها أن أن تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر كما يلي:

- تقييم وجهة الجزائر بهدف رفع درجة جاذبيتها وتنافسيتها؛
- تنمية أقطاب وقرى سياحية ذات الإمتياز عن طريق عقلنة الإستثمار؛
- وضع خطة للجودة السياحية من أجل إرساء مفهوم النوعية في القطاع والسهر على تحسين مختلف الخدمات (الإيواء، الإطعام، النقل، دواوين السياحة، وكالات السفر)؛
- ترقية التعاون والتنسيق من خلال تجزئة السلسلة السياحية وتكوين شراكة عمومية بين العمومين والخواص؛
- تحديد وتوفير مخطط مالي عملي من أجل دعم النشاطات السياحية والمرقيين والتنمويين وجلب أكبر المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الإستثمار في مجال الفندقة بهدف تثمين الطاقات والمواقع والشبكات الوطنية على مستوى السواحل والمناطق الصحراوية والمحطات الحموية الذي سيتم تدعيمه على المؤسسات وتصنيفها؛
- ترقية وتأطير وكلات السياحة والأسفار والترقية السياحية مرفقة بمساهمة عمومية في ترقية المنتوج السياحي بالخارج من خلال تنظيم معارض وغيرها التظاهرات الدولية.
- تثمين المنشأة الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقد التسيير والخوصصة من أجل تحسين نوعية الخدمات وإدماج الحظيرة السياحية في شبكات الدولية السياحية.
- تجسيد مخطط نوعية السياحة ويشمل التكوين والتربية والإنفتاح على تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتحديد مواقع سياحية جديدة تتطابق مع الإتجاهات العالمية الجديدة.
- تحديد مخطط التمويل العملي وتنفيذه من أجل النشاطات السياحية والمتعاملين في مجال الترقية وتطوير هذا القطاع وجلب المستثمرين المحلين والدولين.

المراجع والاحالات:

[1] محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، ***التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر"دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية***، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الإسكندرية ، مصر، 2004، ص:04.

[2] أحمد الجلاد، ***السياحة المتواصلة البيئية***، دار عالم الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص:43.

[3] صلاح الدين خربوطي، ***السياحة المستدامة***، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص:26.

[4] ***السياحة المستدامة***، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: www.costlearn/org/boxes/tool تاريخ الإطلاع 2017/09/06، الساعة 20:30.

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ***الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي***، سلسلة رقم 01، مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، الدورة الإقتصادية الثانية حول السياحة في الوطن العربي، 14-16 أكتوبر 2002، ص09.

[6] أمينة بركان، ***السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر***، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد01، المركز الجامعي لتيبازة، تيبازة، الجزائر، 2014، ص235.

[7] يسرى دعبس، ***التنمية السياحية المتواصلة، دراسة وبحوث في أنثربولوجية الإقتصادية***، البطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 515-516.

[8] منى نافلة قدور، عاشور مزريق، ***التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء***، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، المنعقد يومي 09 و10 مارس 2010، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص06.

[9] صالح بزة، ***تنمية السوق السياحية بالجزائر***، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2005، ص:52.

[5] صالح فلاحي، ***النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي***، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات في الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 20-21 ماي 2002، ص:05.

[6] عبد القادر هدير، ***واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها***، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005 ص:103.

[7] نبيل بوفليح، محمد تقرورت، ***دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا-حالة الجزائر، تونس والمغرب-***، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول السياحة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010، ص:08.

[8] اسماعيل بوغازي، لمين تغليسة، ***واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطورها***، مداخلة خاصة بالمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص:17.

[10] المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية، مذكرة حول حسابات السياحة:

تصفح بتاريخ (2017/07/20) /http://www.hcp.ma/attachment/457541

[11] للمزيد أنظر: ***قانون التنمية المستدامة للسياحة***، الجريدة الرسيمة عدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003، ص 05

[12] قرار شروط وكيفيات استغلال الهياكل المعدة للفندقة، الجريدة الرسمية عدد62 الصادر بتاريخ 28 اكتوبر 2009، ص 17.

[13] للمزيد حول مهام الديوان أنظر: ***المرسوم رقم 88 -214 و المتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة***، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادر في 02 نوفمبر 1988.

[14] للمزيد حول مهام الوكالة أنظر: ***المرسوم تنفيذي رقم 98-70 و الذي يحدد القانون الاساسي للوكالو الوطنية لتنمية السياحة***، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادر في 21 فبراير 1998.

[15] زين منصوري، ***واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر***، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص142.

[16] المرجع نفسه، ص142.

[17] عبد القادر عوينات، ***السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025)***، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012، ص253

[18] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، ***تشخيص وفحص السياحة الجزائرية***، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، 2008، ص04.

[19] المرجع نفسه، ص04.

[20] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، ***الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية***، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، 2008، ص ص 38،39.